

## القسمة

النص الأساس :

حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ الدَّبَلِيِّ أَنَّهُ قَالَ بَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ أَيُّمَا دَارٍ أَوْ أَرْضٍ فُسِّمَتْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَهِيَ عَلَى قَسْمِ الْجَاهِلِيَّةِ وَأَيُّمَا دَارٍ أَوْ أَرْضٍ أَدْرَكَهَا الْإِسْلَامُ وَلَمْ تُقَسَّمْ فَهِيَ عَلَى قَسْمِ الْإِسْلَامِ.

المضامين و الاستنتاج:

- اعتبار ما قسم قبل الإسلام ملكا شرعيا و لو بقسم الجاهلية
- ما أدركه الإسلام مما لم يقسم يجب قسمه وفق الشرع

دلالة الحديث على مشروعية القسمة إن تم القسم وفق تعاليمه

التحليل:

### 1. تعريف القسمة

القسمة لغة : التجزئة و إفراد النصيب، يقال قسم الشيء قسما جزأه. كما أنها تطلق أيضا على النصيب المراد تجزئته نفسه.

القسمة اصطلاحا: تصيير مملوك مشاع معين بقرعة أو تراض و لو باختصاص تصرف فيه.

ما يشملها التعريف:

- قسمة القرعة و المراضاة بنوعيهما (قسمة البت)
- قسمة المنفعة

### 2. حكمها و دليل حكمها و حكمة مشروعيتهما

حكمها الجواز و هي مشروعة قرآنا و سنة و اجماعا . فمن القرآن قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴾ و من السنة حديث الباب.

أما حكمة مشروعيتهما فتلخص في التالي:

- التخلص من ضرر الشركة أو تخفيفه
- التصرف فيما يملكه المالك دون مضايقة.
- دفع التنازع و و التنازع بين الشركاء..

## أركان القسمة

1. القاسم : وهو من يجريها سواء كان أحد الشركاء أو غيره من أجنبي أو قاض إذا طلب منه ذلك أو من ينييه عنه. و القاسم الواحد كاف ما لم يعين مقوماً و إلا أشرط التعدد فيه.

و يشترط في القاسم المعيم من طرف القاضي و العلم بكيفية القسمة دون من لم يعين.

و يجوز للوصي أن يقسم يقسم على محاجيره فيما بينهم و فيما بينهم و بين غيرهم بشرط السداد و المصلحة و يمنع أن يقسم بينه و بين محاجيره لاتهامه بمراعاة مصلحته.

2. المقسوم له و هو الشريكان أو الشركاء و يشترط فيه :

- كونه مالكا نصيبا على الشياخ فيما يراد قسمه
- ألا يلحقه ضرر في القسمة
- الرضي في قسمة التراضي
- حضور الشريك أو من يقوم مقامه أثناء القسمة أما الغائب البعيد أو مجهول الحال فيتولى القاضي القسمة عنه . و الغائب القريب له حكم الحاضر

2. المقسوم : و هو المشترك من الرقاب و المنافع سواء كان عقارا أصولا أو عروضاً أو حيوانا مثليا كان المشترك أو مقوماً. و يشترط فيه

- كونه مملوكا للشركاء وقت القسمة
- كونه قابلا للقسمة
- اتحاد الجنس أو الصنف إن كانت القسمة قرعة.